العمل الاسرائيلي، موشي كتساف، فقد أشار الى ان المؤسسات الانتاجية الاسرائيلية «لن تضطر الى غلق أبوابها بسبب تغيّب العمال الفلسطينيين»، لكنه عاد واعترف، في تصريح لاحق، بما يترتب على مقاطعة العمال العرب للمصانع الاسرائيلية من عواقب وخيمة على الوضع الاقتصادي لاسرائيل (وايتلي، «الانتفاضة تحدث انقساماً...»، **مصدر سبق ذكره**).

نحو العصيان المدني

كثرت، مؤخراً، النداءات الداعية الى تنفيذ العصيان المدني في عموم مناطق الضفة والقطاع. واتخذت هذه الدعوات صيغاً مختلفة في التعبير عن هذا التوجه. فقد أعلنت شخصيات فلسطينية عزمها على طرح برنامج لتنفيذ العصيان المدني في حال أقدمت سلطات الاحتلال الاسرائيلي على إبعاد الشبان التسعة، الذين أُصدرت بحقهم أوامر بالطرد من البلاد (التفاصيل في مكان آخر). ودعا رئيس تحرير صحيفة «الفجر»، حنا سنيوره، الى العصيان، بحيث يشمل عدم دفع الفلسطينيين الضرائب الى سلطات الاحتلال، أو شراء المنتوجات الاسرائيلية، وعدم التوجه الى الأعمال في المصانع والشركات الاسرائيلية، وارتداء الملابس السوداء حداداً على عشرات الشهداء الذين سقطوا خلال الانتفاضة. وربط سنيوره بين تنفيذ حملة العصيان وبين تنفيذ سلطات الاحتلال لأوامر الابعاد (القبس، ١٩٨٨/١/٨).

في أعقاب هذه التحركات، استدعت الحاكميات العسكرية، في مدن الضفة والقطاع، مئات الشخصيات الفلسطينية، بينها رؤساء بلديات ورؤساء مجالس قروية وغرف تجارة واتحادات اجتماعية ومخاتير، وهددتهم، جميعاً، بالمحاكمة في حال نُفّذ العصيان المدني. وكان مقرراً ان تعلن هذه الشخصيات عن برنامج العصيان في مؤتمر صحافي تعقده في القدس، لهذا الغرض؛ غير ان سلطات الاحتلال حالت دون عقده، ومنعت عدداً من المشاركين فيه، من الوصول الى القدس (**المصدر نفسه**).

في الاطار ذاته، وزّع في القدس الشرقية، بتاريخ ١٩٨٨/١/٩، منشور يدعو السكان العرب الى تنفيذ العصيان المدني، يتألف من ١٧ بنداً ويحمل توقيع «اللجنة الشعبية للعصيان المدني». والبنود هي:

«عدم شراء سلع ومنتوجات اسرائيلية؛ دعوة موظفي الادارة المدنية الى الاستقالة من مناصبهم؛ دعوة سكان القدس الشرقية الى عدم الادلاء بأصواتهم في الانتخابات لبلدية القدس؛ عدم دفع كل أنواع الضرائب المفروضة على السكان في الضفة وفي القدس الشرقية؛ عدم احترام حظر التجول والخروج من المنازل؛ ترديد ' ألله اكبر' في ساعات معيّنة في المساجد؛ عدم اقامة الافراح والمناسبات السعيدة؛ الذهاب الى المعتقلات بالمئات؛ اصدار صحف ومنشورات سرية تتضمن مواد عما يحدث في الضفة؛ رفع اعلام م.ت.ف. واعلام الامم المتحدة في شتى أرجاء الضفة؛ التحدث الى جنود الجيش الاسرائيلي ومحاولة التأثير عليهم نفسياً؛ إقامة اضرابات تجارية شاملة؛ ان يضع الشيوخ والرجال والأطفال الكوفية الفلسطينية؛ استخدام صفارات السيارات وقت الظهيرة؛ تنظيم وانتخاب لجان شبيبة في الضواحي وفي مخيمات اللاجئين والقرى تقوم بتنظيم حياة السكان؛ مواصلة تطوير الزراعة بهدف بناء اقتصاد ذاتي؛ دعوة المنظمات العربية والدولية الى تقديم يد العون للسكان والعمال العرب العاطلين» (**الملف**، نيقوسيا، العدد (٤٦/١٠)، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/١٠).

في وقت لاحق من الشهر الماضي (كانون الثاني ـ يناير)، عقد، في القدس، مؤتمر صحافي، شارك فيه كل من الاستاذ المحاضر في جامعة بيرزيت، د. سري نسيبة، والرئيس السابق لبلدية الخليل، مصطفى النتشة، ورئيس جامعة بيرزيت، بالوكالة، د. غابي برامكي، ومدير مركز دراسات اللاعنف، مبارك عوض، وكان مقرراً ان تحضره شخصيات أخرى، غير انها منعت من الحضور. وقد أعلن الحاضرون في بيان تلاه د. نسيبة، تمسكهم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير مصيره واقامة دولة فلسطينية مستقلة، مؤكدين ان السبيل الى ذلك، هو عقد مؤتمر دولي للسلام تشارك فيه الأطراف المعنية، بما فيها م.ت.ف. الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وبعدما حذّر البيان